

"النص التراثي وآليات قراءته التداولية" -نقد النثر" لقدامة بن جعفر نموذجاً-

د. عبد الحليم بن عيسى*

تقديم:

إنَّ المطلَّع على التراث العربي بعين الفحص والتمحيص يلاحظ أنَّه قد احتوى على طروحات قيِّمة وأفكار وآراء جليَّة في دراسة الظواهر التي تقتضيها اللغة العربية في مختلف استعمالاتها، وقد تجلَّت بدقَّة من خلال علوم متنوِّعة أثبتت قيمتها في الدراسة اللغوية.

ولعلَّ أهم شيء نلاحظه عن هذه الطروحات أنَّها أضحت تضاهي في بعض الأحيان الأفكار التي قدَّمتها بعض المناهج المعاصرة، حتَّى إنَّ الدارس في بعض الأحيان يندهش حينما يطالع آليات هذه المناهج، ويجد لها حضوراً كثيفاً في مؤلفاتنا الموروثة النقدية أو البلاغية أو النحوية أو الفلسفية أو غيرها.

وبحثنا يندرج ضمن هذا الرؤية، نكشف فيه عن تلك المفاهيم والآليات القيِّمة التي وردت لدى علمائنا في دراسة اللغة، والتي كان لها حضور هام في الدراسات التداولية المعاصرة. وقبل الكشف عن ذلك نشير إلى أنَّ "مفاهيم" هذا الحقل لم تتردَّد لدى علمائنا في مجال محدَّد، أو في مؤلفات من صنف معيَّن، وإنَّما وردت في مصنَّفات مختلفة وفي مجالات متنوِّعة؛ البلاغية والنحوية والفلسفية والأصولية وغيرها.

ولبيان هذه المفاهيم وتوضيح أهميَّتها اخترنا مدوَّنة ثريَّة، تحتوي على آراء وتوضيحات دقيقة وقيِّمة لها صلة مباشرة بالإفrazات التي قدَّمها المنهج التداولي. وسنبرز من خلالها أنَّه من الجدير الإفادة من مثل هذه المقاربات، لأنَّنا نعتقد أنَّ استثمار مثل هذه المفاهيم في دراسة اللغة العربية، وبالأخص في ظلِّ ما قدَّمه علمائنا القدامى سيسهم -لاشكَّ في ذلك- في وصفها وبيان خصائصها والكشف عن ظواهرها الخطابية في ظلِّ مناهج علمية دقيقة مستوفية أكثر لمستدعيات الدرس اللساني. وفي كلِّ ذلك إظهار لأهمية ما بذله دارسوننا في هذا الميدان، وإنزاله المنزلة اللائقة به. وهذه الدراسة تحاول لفت الأنظار إلى كلِّ ذلك.

1-حول الكتاب:

يعتبر كتاب "نقد النثر"¹ لـ"قدامة بن جعفر" (ت337هـ) من أهم الكتب التي بحثت في قضية هامة وهي "البيان"، إذ أراد المؤلف فيه أن يتبحَّر أكثر في هذا الموضوع بعدما أن لاحظ أنَّ أعظم مؤلِّف في ذلك، وهو كتاب "البيان والتبيين"، لم يشبع الكلام فيه، حيث ذكر في مقدِّمة الكتاب أنَّ الجاحظ (ت255هـ) «لم يأت فيه بوصف "البيان"، ولا أتى على أقسامه في هذا اللسان، وكان عندما وقفت عليه غير مستحقِّ لهذا الاسم الذي نُسب إليه. وسألني أن أذكر لك جملاً من أقسام البيان، آتية على أكثر أصوله، محيطاً بجماهير فصوله، يعرف بها المبتدئ معانيه، ويستغني بها الناظر فيه؛ وأن أختصر لك ذلك لئلاً يطول له الكتاب»². ومنه نلاحظ أنَّ صاحب الكتاب أراد أن يتخصَّص أكثر في قضية "البيان"، بتوضيح حدِّه وأقسامه وأصوله وآداب أهله ومؤطراته، بالإفادة مما سبق، ابتغاء الاستيعاب والتيسير والشمولية.

*-أ. عبد الحليم بن عيسى، كلية الأدب والفنون، جامعة وهران 1.

ولإثراء كلّ ذلك جاء كتابه في ثلاثين باباً، كلّ باب خُصّص لمسألة معيّنة لها صلة بالموضوع ككل. وقد افتتح ذلك بالتأكيد أنّ الإنسان قد فُضِّل بالعقل، ورجاحته تكون بـ"البيان". وبعد ذلك عرّف "البيان"، وأوضح أنّه يكون على أربعة أوجه:

-بيانُ الأشياء بذواتها.

-البيانُ الذي يحصل في القلب عند إعمال الفكرة واللبّ.

-البيانُ الذي هو نطقٌ باللسان.

-البيانُ بالكتاب الذي يبلغ من بُعد أو غاب.

وحاول بعد ذلك في أبواب متعدّدة شرح هذه الوجوه، وتوضيح مقتضياتها التي تحقّق لها وجودها ونظاميتها. وضمن هذه الأبواب وردت أفكارٌ وتوضيحاتٌ لها صلةٌ مباشرةً بالحقل التداولي، وقبل الكشف عنها نعرّف بالنظرية التداولية، ونكشف عن مهمّتها.

2-حول النظرية التداولية:

"التداولية Pragmatique" مصطلح اقترن بحقل علمي جديد، ولكن له استعمالاته في اللاتينية (Pragmaticus)، وفي الإغريقية (Pragmaticos) بمعنى "عملي". وقد ارتبط توظيفه في العصر الحديث في بداية ظهوره بالفلسفة الأمريكية "البراغماتية". ولكن في اللغة العربية يجب أن نفرّق في المصطلح بين "التداولية"، والذي نقصد به هذا الاتجاه اللغوي الجديد الذي يعنى بقضايا الاستعمال اللغوي، ويقابله المصطلح الفرنسي "Pragmatique"، و"البراغماتية"، أو ما يُترجم أيضاً بـ"الذرائعية" أو "النفعية" أو غيرهما، كمذهب فلسفي تجريبي عملي، تجاوز المذهب العقلاني وطوّر الاتجاه التجريبي، لا تقوم على معاني عقلية ثابتة أو تصوّرات قبلية، ترتبط بالواقع التجريبي، تحاول أن تفسّر الفكرة ليس بمقتضياتها العقلية أو الحسية، بل بتتبّع واقتفاء أثر نتائجها "العملية"، ويقابلها مصطلح "Pragmatisme"، ومن روادها "وليام جونز وجون ديوي وشيلر وغيرهم.

وقد تعدّدت مفاهيم "التداولية" في الدراسات العلمية الحديثة، من أبرزها تعريف "تشارلز موريس Morris" (1938) الذي يقول: «إنّ التداولية جزء من السيميائية التي تعالج العلاقة بين العلامات، ومستعملي هذه العلامات»³. وهو تعريف عام يجعل فيه "موريس" التداولية جزء من السيميائية، كما أنّه لا يحدّد طبيعة العلامة التي تُعالج؛ هل العلامات في الاتّصال الإنساني، أم الحيواني أم الآلي؟

وهناك تعريف لساني آخر لـ"ماري ديير Marie diller" و"فرانسوا ريكاناتي Francois Récanati" وهو أنّ «التداولية هي دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية»⁴، وإذا أردنا أن نحلّل هذا القول من أجل الوقوف على المقصود من هذا الحدّ فإنّنا نسجّل النقاط التالية:

-التداولية علم يهتم بدراسة اللغة الإنسانية في الاستعمال.

-تسعى التداولية إلى الكشف عن المقدرة الإبلاغية التي تُحقّقها العبارة اللغوية.

-التداولية بحث في الدلالات التي تفيدها اللغة في الاستعمال.

وكلّ هذه المفاهيم تتجلى في حدّ "فرانسيس جاك Francis Jaques" الذي يرى أنّ التداولية تتطرق «إلى اللغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معا»⁵.

وهي عند رائدها "أوستين Austin" جزء من علم أعم هو دراسة التعامل اللغوي من حيث هو جزء من التعامل الاجتماعي، وبهذا المفهوم ينتقل باللغة من مستواها اللغوي إلى مستوى آخر؛ هو المستوى الاجتماعي في نطاق التأثير والتأثر⁶. فالتداولية تدرس الاتّصال اللغوي في إطاره الاجتماعي، بالكشف عن الشروط والمعطيات التي تسهم في إنتاج الفعل اللغوي من جهة، كما تبحث في فاعليته وآثاره العملية من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار يقول صلاح فضل: «فالتداولية إذن تعني بالشروط والقواعد اللازمة للملائمة بين أفعال القول ومقتضيات المواقف الخاصة به؛ أي للعلاقة بين النص والسياق».⁷

ومن هذه المفاهيم نلاحظ أنّ "التداولية" تدرس "الاستعمال اللغوي" في الاتصال اللساني وفق معطيات سياقية واجتماعية معيّنة. ويجب أن نشير إلى أنّ هذا الموضوع قد تجاذبته حقول متنوعة وفق زوايا مختلفة، ولذلك كان لابدّ للسانيات التداولية أن تفيد من النتائج التي تقرّها هذه العلوم من أجل الوقوف على القوانين الكلية التي تضبط "الإنتاج اللغوي".

وذكر "جون ديبوا J.dubois" أننا نجد تحت التداولية من حيث هي منهج توجّهات مختلفة؛ ففي البدء كانت تعنى بخصائص استعمال اللغة؛ أي الدوافع النفسية للمتكلّمين، وردود أفعال المستقبلين، والنماذج الاجتماعية للخطاب، وذلك بمراعاة الخصائص التركيبية الدلالية، ثم تحوّلت فيما بعد مع "أوستين Austin" إلى دراسة أفعال اللغة، إلى أن امتدّت واتّسعت لتشمل نماذج الاستعمال والتلفّظ وشروط الصحّة والتحليل الحوارية.⁸

وإذا أخذنا بالمعطيات المذكورة في المفاهيم السابقة بعين الاعتبار من أجل ضبط مهام النظرية التداولية فإنّنا نسجّل ما يلي:

- بيان الشروط التي تجعل العبارات اللغوية جائزة ومقبولة في موقف معيّن بالنسبة للمتكلّمين بتلك اللغة، ولا تقف "القبولية" هنا عند قيود النحو والصوت والدلالة كما هو معروف في اللسانيات البنوية؛ بل ترتبط بالفعالية التي تقتضيها العبارة اللغوية، والتي تتجلّى من خلال إجراءات العملي. يقول "فان ديك Van dijk": «فبينما يقدّم النحو تفسيراً للعلة التي بها يكون محلّ العبارة أو موضوعها سائغاً مقبولاً، فإنّ أحد مهام التداولية هو أن تتيح صياغة شروط نجاح إنجاز العبارة، وبيان أي جهة يمكن بها أن يكون مثلاً هذا الإنجاز عنصراً في اتجاه مجرى الفعل المتداخل الإنجاز الذي يصبح بدوره مقبولاً، أو مرفوضاً عند فاعل آخر».⁹ فمن مهام التداولية الكشف عن الشروط التي تؤمّن النجاح والفعالية للاستعمال اللغوي، وفق ما تقتضيه مختلف المواقف الاتصالية.

- تحديد المبادئ التي تبيّن وتحدّد اتجاهات مجاري فعل الكلام المتداخل الإنجاز، و«الذي ينبغي أن يستوفي في إنجاز العبارة حتى تصبح ناجحة... ولما كانت معطيات التجربة متاحة بأوسع ما تكون في صورة العبارة فقط فإنّ فيجب أن يكون من الواضح في التداولية كيف ترتبط شروط نجاح العبارة كفعل إنجازي، وكمبادئ فعل مشترك الإنجاز التواصل مع بنية الخطاب أو تأويله».¹⁰ فمبادئ إنجاز الفعل الكلامي تتنوّع، كما أنّ معطيات التجربة تتعدّد، ومن هنا نرى أنّ من مهام التداولية ضبط هذه المبادئ والمعطيات بحسب أشكال الاستعمال اللغوي.

- قواعد الاستدلال الممكنة التي تجعل المتكلّم يصوغ عبارته اللغوية بطريقة ما، والتي تمكّن في الوقت نفسه من إدراك أبعاد الطاقة المقصدية المبسّطة في الفعل الكلامي.

- قواعد التأويل الدلالي للعبارات؛ فقواعد النحو -مثلاً- تبيّن كيفيات التأويل التركيبي، ذات الصبغة التجريدية، والأمر نفسه في الدلالة حيث تعمل قواعد هذا العلم أن تؤوّل الموضوعات تأويلاً صورياً لعوامل ممكنة، بينما النظرية التداولية «تحوّل هذه الموضوعات إلى أفعال منجزة، وبعبارة أخرى: فإنّ ما توجد له بنية مجردة لموضوع العبارة ينبغي أن يصير بنية مجردة لإنجاز العبارة. ومن الأفضل أن تحتفظ البنية الأولى على نحو ما في البنية الثانية الأخيرة كما لو كانت قواعد تأويل دلالي لكل مقولة من مقولات البنية التركيبية. وعملية تحويل الخطاب إلى أفعال منجزة يمكن أيضاً أن يسوّى تأويلاً تداولياً للعبارات».¹¹ فالتأويل التداولي للعبارة اللغوية تتجلّى قيمته من خلال تصيير البنية المجردة للموضوعات إلى أفعال منجزة، لها علاقة بمقام الاستعمال؛ باعتبار أنّ لكلّ مقولة تركيبية قواعد إنجازية خاصة، وتحدّد تأويلاً تداولياً خاصاً.

- صياغة شروط "النجاح التداولي"، يتم ذلك بعدما «أن تنزل هذه الأفعال في موقف معيّن، وأن تُصيغ الشروط التي تنصّ على أي العبارات تكون ناجحة، في أي موقف من المواقف؛ أعني أننا نحتاج إلى وصف مجرد لهذا "الموقف لفعل كلامي

متداخل الإنجاز". واللفظ التقني الذي نستخدمه في مثل هذا الموقف هو مصطلح "السياق"، وكذلك بالمثل فنحن نحتاج إلى لفظ مخصوص حتى ندلّ به على صفة "أطراد النجاح التداولي للعبارة المتلفظ بها"، لأنّ هناك أوجه أخرى لنجاح "نحوي"، بل وأيضا نجاح سيكولوجي ومجتمعي. وفيما يخصّ "النجاح التداولي" فإنّ لفظ "المناسبة" يمكن أن يستعمل، وعلى ذلك فإنّ الشروط المناسبة والملائمة يجب أن تعطى في حدود أو ألفاظ الخواص المجردة للسياقات المحددة في البنيات النموذجية التداولية¹². معنى هذا أنّ للموقف التواصل ككل بمعطياته المتنوعة الخاصّة بركني الاتصال والسياق الاجتماعي والخاصة بالمعارف والاعتقادات والمقاصد الدور الكبير في إنجاز الفعل الكلامي، وبالتالي تحقيق "النجاح التداولي".

يبقى أن نشير إلى أنّ المطّلع على هذا الحقل يلاحظ تلك النقلة النوعية في الدراسات التداولية، فإذا كانت في المراحل الأولى قد اهتمت بالفعل الكلامي في حدود معيّنة، فإنّها سرعان ما اتّسعت لتشمل قضايا أخرى، أفرزتها مقتضيات الدراسة العلمية للاستعمال اللغوي، منها "نظرية المحادثة"، و"قواعد الاستدلال المستعملة في الخطاب اللغوي" و"استراتيجيات الخطاب"، و"نظرية الحجج" وغير ذلك.

3- المفاهيم التداولية في نقد النثر:

إنّ الكشف عن المفاهيم والآليات التداولية التي قد نستنبطها من مدوّنة قدامة بن جعفر في تناول الظواهر اللغوية وتفسيرها يستدعي الانطلاق من الغاية الجوهرية التي صوّف على أساسها هذا المصنّف، إذ أراد صاحبه أن يدرس "البيان" بتوضيح أصوله وأقسامه وخصوصيات كل قسم، ويبيّن أنّه يتأسس على مقولات العقل الذي كُرم به الإنسان في تنظيم الجدلية أو العلاقة التي تربطه بالكون وإفرازاته. ويبيّن أنّ هذا "العقل" ينمّي الفرد من تفاعله من محيطه، وقد قال: «العقل ينقسم قسمين: موهوب ومسكوب؛ فالموهوب ما جعله الله في جبلة خلقه... والمكسوب ما أفاده الإنسان بالتجربة والعبر وبالآدب والنظر»¹³. وهذا العقل هو آلة "البيان" ومفسّره، إذ «بالفكر والاعتبار يتّقى الزلل والعتار، وبالتجارب تعرف العواقب وتدفع النوائب. فإذا تفكّر الإنسان وتدبّر ونظر واعتبر وقاس ما يدلّه عليه فكره بما جرّبه هو ومن قبله، تبين له ما يريد أن يتبيّنه وظهر له معناه وحقيقته»¹⁴. فالعقل هو سلطان الاعتبار والنظر والقياس، إذ به يتدبّر، ويقف على المقصود من كلّ الأمر.

وقد لاحظ قدامة أنّ "البيان" يتّسع ويتنوّع، ويكون على أربعة أوجه،

- بيان الأشياء بذواتها وإن لم تُبَيّن بلغاتها.

- البيان الذي يحصل في القلب عند أعمال الفكرة واللب.

- البيان الذي هو نطق باللسان.

- البيان بالكتاب الذي يبلغ من بُعد وغاب¹⁵.

وكلّ هذه الأصناف تبقى مرتبطة بالفرد، إذ يبني انطلاقاً من تفاعله مع الواقع مفاهيم ومعارف متنوّعة، تكون لديه "قدرات" تجعله يعي ويتعاطى مع كلّ مظاهر هذا الواقع وموجوداته. وهذه القدرات ليست نسقا بسيطا، بل مجموعة من الأنساق المتكاملة، ورأى صاحب الكتاب أنّها تحصل عند الفرد انطلاقاً مما يلي:

- المعرفة بالأشياء التي تحيط به، عن طريقها يستطيع التفاعل مع المحيط ككل، فالأشياء تبين للناظر المتوسم

والعاقل المتبين بذواتها، و«إذا حصل هذا البيان للمتفكر صار عالماً بمعاني الأشياء»¹⁶.

- المعرفة الإدراكية وهي تابعة للمعرفة السابقة: إذ تمكّن عارفها من إنتاج المعرفة والتعامل من جميع إفرازاتها، والتي تجعله أكثر قدرة على الخطاب والتأويل.

- المعرفة بضروب الاستدلال والاحتجاج، باعتبار أنّ الظاهر من الأشياء «مستغني بظهوره عن الاستدلال عليه

والاحتجاج له، لأنّه لا خلاف فيه. والباطن هو المحتاج إلى أن يستدلّ عليه بضروب الاستدلال، ويُعتبر بوجوه المقاييس والأشكال. والطريق إلى علم باطن الأشياء في ذاتها والوقوف على أحكامها ومعانيها من جنسين وهما: القياس والخبر»¹⁷. وينصّ

قدامة بن جعفر أنه من أراد استيعاب ذلك ومعرفته فليُنظر في الكتب الموضوعة في المنطق، فإنما جُعِلت عمادا وعبارة على العقل ومقوّمه لما يُخشى زُلُّه¹⁸.

-المعرفة بكيفيات التوظيف اللغوي بحسب السياقات المختلفة، والتي تمكّن المتصل من إنتاج وتأويل مختلف العبارات في مختلف المواقف الاتّصالية. وهذه المعرفة تختلف بحسب طبيعة اللغات، ولهذا يبيّن صاحب الكتاب أنّ للعرب «استعمالات أخر من الاشتقاق والتشبيه واللحن والرمز والوحي والاستعارة والأمثال واللغز والحذف والصرف والمبالغة والقطع والعطف والتقديم والتأخير والاختراع»¹⁹.

وقد يبيّن أنّ لكل استعمال موضعا معيّنًا، فللحذف أو المبالغة أو الرمز أو المثل مواضع مضبوطة تقتضيها توظيفات اللغة العربية، تتنوّع بحسب طبيعة فنون "البيان"، والتي قد تكون منظومة أو منثورة.

-المعرفة بكيفيات الاتّصال بحسب طبيعة المخاطب؛ والتي تنضوي ضمن ما يصطلح عليه بالملكة الاجتماعية، يقول: «وإنما ينكر أن تكلم الحاضرة والمولدون من الغريب بما لا يعرفون، وبما هم إلى تفسيره محتاجون، وأن تكلم العامة السخفاء بما تكلم به الخاصة الأدباء، وإنما مثل من كالم إنسانا بما لا يفهمه وبما يحتاج إلى تفسير له كمثل من كالم عربيا بالفارسية، لأنّ الكلام وُضع ليعرف به السامع مراد القائل، فإذا كالمه بما لا يعرفه فسواء عليه أكان ذلك بالعربية أم بغيرها»²⁰. فأشكال الاتصال تتنوّع بحسب الطبيعة الاجتماعية للمستعملين للغة المعيّنة من جهة، وطبيعة المتلقّي من جهة أخرى، وهي تستدعي في أساسها من المتكلم أن يعرف ذلك.

وكلّ هذه المفاهيم والمعارف أشار إليها "سيمون ديك S.Dick" حينما أراد الوقوف على مؤلفات "القدرة التواصلية"، والتي تعود إلى خمس ملكات على الأقل "الملكة اللغوية، والملكة المنطقية، والملكة المعرفية، والملكة الإدراكية، والملكة الاجتماعية"²¹، وهي المكوّنة لما يسمّى بـ"الكفاءة التداولية". وفاعليتها تتجلى من خلال استثمار هذه المكوّنات في إنتاج الفعل الكلامي وتأويله.

وفي رحاب هذا تصوّر ذي البعد التداولي نستطيع استنباط بعض الآليات الأخرى التي ارتكز عليها قدامة بن جعفر في تناول الظاهر اللغوية، ونركّز على ما يلي:

أ-ربط الكلام بالسياق:

ربط الكلام بسياق هو الأساس الذي بنت عليه النظرية التداولية اختصاصها؛ حتّى أنّ "ماكس بلاك Max blak" يستحسن أن تسمّى بـ"السياقية Contextique"²². وقد نصّ قدامة بن جعفر في غير موضع أنّ السياق هو الذي يحدّد نوعية الكلام وشكله، يقول في "باب المبالغة": «وأما شأنها أن تختصر وتوجز، وذلك لتوسّعها في الكلام واقتدارها عليه، ولكل من ذلك موضع يستعمل فيه»²³. لكن الاستعمال ههنا يستدعي بلاغة وافية، وحدّها عنده أنّها «القول المحيط بالمعنى المقصود مع اختيار الكلام وحسن النظام وفصاحة اللسان»²⁴. لنراه ههنا قد ربط البلاغة بالقدرة على التعبير على المقصود مع الإحاطة بالموضوع، والدقة في اختيار العناصر اللغوية التي تحتوي ذلك.

ب-استراتيجيات الخطاب:

والمقصود بالخطاب ههنا الكلام الذي قد يوجّهه المخاطب إلى المخاطب الذي يفهم عنه إنتاجه اللغوي، وهذا ما استنتجناه مع قدامة من خلال استعماله لمختلف اشتقاقات "خطب" التي وردت لديه في مواضع متعدّدة²⁵.

وقد دعا هنا صاحب الكتاب إلى ضرورة الاعتناء بدور عناصر السياق ومدى توظيفها في إنتاج الخطاب وتأويله؛ مثل دور العلاقة بين طرفي الخطاب، ودرجاتهم الاجتماعية، وطرق إنتاج الخطاب. والشئ الذي نوّكد عليه في هذا السياق أنّه استطاع أن يجعل الكلام (الخطاب) ممارسة تتنوّع بتنوّع السياق وأركانه، ومنه عدم ثبات سمات عناصره (عناصر الكلام أو الخطاب)؛ فالمتكلم متجدّد السمات، وكذلك المتلقّي، والأمر نفسه مع الرسالة فهي متنوّعة دوما بحسب علاقتها بطرفيها. وهو طرح -كما نلاحظ- ذو صبغة تداولية، يركّز في جوهره على فكرة "السياق"، والتي تتأسس على ضرورة المعرفة الواعية به.

فلا بدّ من تحليل السياق ذهنياً؛ بأن يعرف المتكلم من يتّجه إليه الكلام، وما يمكن أن يختار من العلامات اللغوية التي تحقّق له منفعة ذاتية، نلمس ذلك من خلال قوله: «وينبغي لمن كان قوله للشعر تكسّبا لا تأدّبا أن يحمل إلى كلّ سوق ما ينقُ فيهما، ويخاطب كل مقصود بالشعر على مقدار فهمه. فإنّه ربّما قيل الشعر الجيد فيمن لا يفهمه فلا يحسن موقعه منه، وربّما قيل الشعر الدّاعر لهذه الطبقة فكثرت فائدة قائله لفهمهم إيّاه»²⁶. فالمرسل الناجح هو الذي يستطيع أن يستعمل اللغة بحسب مستوياتها المختلفة من جهة، وانطلاقاً مما يقتضيه السياق الجامع من جهة أخرى.

وهذا التصرّو يعني -بطرح تداولي- أنّ أي كلام هو نتيجة لاستراتيجية معيّنة، ولإنتاجه لابدّ من ثلاث مراحل: إدراك السياق الذي يجري فيه التواصل بكل أبعاده المؤثّرة.

-تحديد العلاقة بين السياق والعلامة المستعملة ليتم اختيار الاستراتيجية الخطابية الملائمة.
-التلفّظ بالخطاب²⁷.

ج-قواعد الملاءمة والمناسبة:

تستدعي هذه القوانين المعرفة بكيفيات إنجاز اللغوي بحسب طبيعة الموضوع من جهة، وحالات الاستعمال اللغوي من جهة أخرى. وقد ألحّ قدامة في غير موضع على ضرورة «أن يكون الخطيب والمترسّل عارفاً بواقع القول وأوقاته واحتمال المخاطبين له، فلا يستعمل الإيجاز في موضع الإطالة فيقصر عن بلوغ الإرادة، وألا يستعمل الإطالة في موضع الإيجاز فيتجاوز مقدار الحاجة إلى الإضجار والملالة، وألا يستعمل ألفاظ الخاصة في مخاطبة العامة ولا كلام الملوك مع السوقة؛ بل يعطي كلّ قوم من القول بمقدارهم ويزنهم بوزنهم فقد قيل "لكل مقام مقال"، وإذا رأى من القوم إقبالا عليه وإنصاتا لقوله فأحبّوا أن يزيدهم زادهم على مقدار احتمالهم ونشاطهم، وإذا تبّين منهم إعراضا عنه وثقلا عن استماع قوله خفّ عنهم؛ فقد قيل "من لم ينشط لكلامك فارع عنه مؤونة الاستماع منك". وليس يكون الخطيب موصوفاً بالبالغة ولا منعوتا بالبالغة والخطابة إلّا بوضع هذه الأشياء مواضعها»²⁸. فبطرح تداولي نلاحظ أنّ هذا القول يدعو إلى وجوب اعتبار بعض القواعد والآليات ليراعمها المرسل لكي يعبر عن مقصده مع ضمان إمكانية المتلقّي على التنبّه إليه وفهم مقصده وتأويله. ومن أهم هذه القواعد والآليات ما يلي:

-المعرفة بمواضع القول وأوقاته واحتمال المخاطبين له (احترام التواضع).

-الإيجاز والإطالة بحسب الموضوع من جهة أولى، وطبيعة المتلقّي من جهة ثانية.

-كلّ متلقّي وله مقولاته الخاصة به؛ فللخاصّة كلامهم الخاص بهم، وللعامّة كلامهم المتعيّن بهم أيضا.

-لابدّ من معرفة من نوجّه إليه الكلام، حتى نختار الاستراتيجية الخاصة به.

-قد يتطلّب المتلقّي النشيط الزيادة فيزيده المتكلم، وقد يصيبه الملل والإضجار فيخفّف عنه المرسل ويوجز.

-وقد أخذت النظرية التداولية بهذه الآليات والمبادئ في دراستها للاستعمال اللغوي، وقد صاغها "بول غرايس P.Grice" في مبدأ عام هو "مبدأ التعاون"؛ وصيغته «ليكن انتهاضك للتخاطب على الوجه الذي يقتضيه الغرض منه»²⁹. فهذا المبدأ يوجب التعاون بين المتكلم والمتلقّي على تحقيق الهدف المتوخّى من الكلام الذي يربطهما، وقد يكون الهدف محدّداً قبل الكلام، أو يضبط أثناء الحديث.

ولقد فرّع "بول غرايس P.Grice" من مبدئه هذا قواعد تخاطبية مختلفة، يندرج كل قسم منها تحت مقولة مخصوصة وهي: الكم، والكيف، والإضافة (أو العلاقة)، والجهة. وهذه الأقسام هي:

أ-قاعدتا كم الخبر:

*لتكن إفادتك المخاطب على قدر حاجته.

*لا تجعل إفادتك تتعدّى القدر المطلوب.

ب-قاعدتا كيف الخبر:

*لا تقل ما تعلم كذبه.

*لا تقل ما ليست لك عليه بيّنة.

ج-قاعدة علاقة الخبر بمقتضى الحال:

*ليناسب مقالك مقامك.

د-قواعد جهة الخبر:

*لتحترز من الإجمال.

*لتنكلم بإيجاز.

*لترتب كلامك³⁰.

فلتبلغ الغاية المرادة لأبد من الاحتراز من هذه الضوابط التداولية التي تستدعي المعرفة الواعية بأصول الإنتاج اللغوي وقوانينه، والتي تتعدى حدود المعرفة اللغوية إلى المعرفة بمستدعيات السياق ومكوناته (الكفاءة التداولية).

ونستطيع أن نستنتج مع قدامة بن جعفر مبادئ تداولية أخرى، منها ما نلمسه في قوله: "وَأَلَّا يَسْتَعْمَلَ الْإِطَالَةَ فِي مَوْضِعِ الْإِيجَازِ فَيَتَجَاوَزَ مَقْدَارَ الْحَاجَةِ إِلَى الْإِضْجَارِ وَالْمَلَالَةِ"، فهي دعوة صريحة إلى مراعاة المتلقي والمقام ككل؛ تصاغ هذه المفاهيم بطرح تداولي ضمن "مبدأ التهذيب" في التعبير.

ومنها أيضا ما نلمسه أيضا في قوله "وَأَلَّا يَسْتَعْمَلَ أَلْفَاظَ الْخَاصَةِ فِي مَخَاطَبَةِ الْعَامَةِ، وَلَا كَلَامَ الْمُلُوكِ مَعَ السُّوقَةِ"، وهو تصوّر له صلة بـ"مبدأ الملاءمة" الذي تنصّ عليه النظرية التداولية. وقد أكدّ عليه في غير موضع منها قوله: «وليس ينكر مع ذلك أن يكلم أهل البادية بما في سجيته علمه، ولا ذوو الأدب بما في مقدار أدبهم فهمه، وإنّما ينكر أن تكلم الحاضرة والمولدون من الغريب بما لا يعرفون وبما هم إلى تفسيره محتاجون، وأن تكلم العامة السّفهاء بما تكلم به الخاصة الأدباء»³¹.

د-المعرفة بمبادئ الجدل وقوانينه:

وقد خصّص لذلك بابا سمّاه "الجدل والمجادلة" قال فيه: «وأما الجدل والمجادلة فهما قول يقصد به إقامة الحجّة فيما اختلف فيه اعتقاد المتجادلين، ويستعمل في المذاهب والديانات وفي الحقوق والخصومات والتنصّل في الاعتذارات، ويدخل في الشعر والنثر»³². ففي القول تصوّرات قيّمة لها حضور هام في الحقل التداولي، تنتظم أكثر ضمن "النظرية الحجاجية" التي تبيّن أنّ «العملية الحجاجية عملية جدلية، تنطلق من أطروحة أو ضدها، وتتّجه للإفحام أو الإقناع لتقوية الانخراط أو تقليصه، ويتحرّك الحجاج داخل بنية حوارية»³³.

وإذا ما تأملنا القول جليا نستطيع استنباط مقوّمات العملية الحجاجية لدى قدامة بن جعفر وآلياتها، نركّز على ما يلي:

يلي:

-الخطاب الحجاجي فعل لغوي.

-مجاله ليس المتفق عليه؛ بل المختلف فيه، ويظهر هذا الأمر أكثر لدى قدامة من خلال مقولتي "الظاهر والباطن": «الظاهر مستغن بظهوره عن الاستدلال عليه والاحتجاج له؛ لأنّه لا خلاف فيه. والباطن هو المحتاج إلى أن يستدلّ عليه بضروب الاستدلال، ويعتبر بوجوه المقاييس والأشكال»³⁴.

وضمن هذا المفهوم نصّ "جيل دكلارك G.Declercq" «أنّ الحجاج، وهو يتّخذ من العلاقات الإنسانية والاجتماعية حقلًا له، يبرز كأداة لغوية وفكرية تسمح باتّخاذ قرار في ميدان يسوده النزاع وتطغى عليه المجادلة»³⁵.

-يبحث في العلّة، حيث يقول "قدامة": «وليس يقع الجدل والحجّة إلّا في العلّة، ولا يجب الحق والباطل إلّا فيها»³⁶. فالججاج يتأسّس على التعليل مونه الوسيلة الأساسية للانخراط في الطروحات المقدّمة. وضمن هذا التصوّر أكّد "تولمين S.Toulmin" أنّ "التعليل" يغدو الوظيفة الأساسية للحجاج³⁷.

وقد بين قدامة طبيعة العلة التي قد يُحاجج فيها حيث قال: «وطلب العلة يكون على وجهين؛ إما أن تطلبها وأنت لا تعلمها لتعلمها، وإما أن تطلبها وأنت تعلمها ليُقرّر لك بها»³⁸. فطلب العلة يكون من باب العلم بها، والاقتناع بها أيضا.

- الطرائق إلى معرفة الحقائق متنوّعة، وتستخدم في أساسها إذا غاب اليقين، يقول: «والطريق إلى علم باطن الأشياء في ذاتها والوقوف على أحكامها ومعانيها من جنسين؛ وهما القياس والخبر»³⁹. وقد أضاف في موضع آخر "الظن والتخمين"⁴⁰، وهي كلّها آليات ارتكزت عليها النظرية الحجاجية في الكشف عن كفايات الحجاج.

وقد أشار أيضا إلى "الاستدلال": باعتبار أنّ ما يحتاج إلى الاستدلال بمختلف ضروبه هي الأشياء غير الظاهرة (الباطنة) التي تحتاج إلى "بيان" من نوع خاص، يتم ذلك بالحجة التي يقبلها العقل. وهنا نشير إلى أنّ مفهوم "الاستدلال" قد وظّفه قدامة بن جعفر توظيفا عقليا مبنيا على الحجة والدلالة البيانية⁴¹.

- يتنوّع الحجاج بحسب طبيعة المتلقّي؛ إذ يقول: «وحق الجدل أن تبني مقدّماته بما يوافق الخصم عليه، وإن لم يكن في غاية الظهور للعقل، وليس هذا سبيل البحث، لأنّ حقّ الباحث أن يبني مقدّماته مما هو أظهر الأشياء في نفسه وأبينها لعقلها، لأنّه يطلب البرهان، ويقصد لغاية التبيين والبيان، وألا يلتفت إلى إقرار مخالفه فيه. فأما المجادل فلما كان قصده أنّه إنّما هو إلزام خصمه الحجة، كان أؤكد الأشياء في ذلك أن يلزمه إياها من قوله»⁴². وهنا يفرّق بين المبرهن والمجاج باعتبار أنّ الحجاج ليس البرهان، فالحجاج يسعى إلى إقناع المخاطب بالحجة إلى أن ينخرط في الأطروحات المقدمة. فالخطاب الحجاجي عنده يتموضع مقابل خطاب مضاد يسعى إلى الدفاع عن أطروحة يستدعي لديه ضرورة الانطلاق مما هو موافق للخصم.

- التمييز بين الخبر والطلب، انطلاقا من معطيات ناقشتها أكثر نظرية الأفعال الكلامية، وقد قدّمه بناء على معايير تداولية منطقية، أهمّها معيار "الصدق والكذب"، والذي يحضر لدى "أوستين Austin" في التمييز بين الجملة "الوصفية Constative"، والجملة "إنشائية Performative"، حتى وإن كان قد طرح ههنا مفاهيم أكرّدقّة⁴³.

وقد ذكر قدامة بن جعفر أنّ الخبر يشمل «كل قول أفدت به مستمعه ما لم يكن عنده، كقولك "قام زيد" فقد أفدته العلم بقيامه... والطلب (الإنشاء) كل ما طلبته من غيرك ومنه الاستفهام والدعاء والتمني؛ لأنّ ذلك كلّ طلب... وليس من صنوف القول وفنونه ما يقع فيه الصدق والكذب غير الخبر والجواب، إلّا أنّ الصدق والكذب يستعملان في الخبر»⁴⁴.

فالخبر مبني على الإفادة؛ إفادة المتلقي بمقصد معيّن، أمّا الطلب (ويقابل مصطلح الإنشاء الذي شاع مع غيره وبالاخصّص عند المتأخرين)⁴⁵، فيتعدّى ذلك إلى إنجاز أمر معيّن.

ولشرح طبيعة البيان ههنا أكثر قدّم مفاهيم مقولتي "الصدق والكذب"، يقول: «والكذب إثبات شيء لشيء لا يستحقّه، أو نفي شيء عن شيء يستحقّه، والصدق ضدّ ذلك؛ وهو إثبات شيء لشيء يستحقّه، أو نفي شيء عن شيء لا يستحقّه. والخلف في القول إذا كان وعدا دون غيره، وهو أن يعمل خلاف ما وعد، فيقال أخلف فلان وعده ولا يقال كذب»⁴⁶. ففي هذا القول إشارة واضحة إلى أنّ مقولة "الصدق والكذب" لا تشمل كل الجمل التي يمكن أن تتحقّق، لذلك أضاف معيار آخر يتعلّق بإنجازية الفعل اللغوي في حدّ ذاته، وهذا ما يحضر في الدراسات التداولية.

خاتمة:

بعد هذه المقاربة المختصرة للأفكار والآراء القيّمة حول بعض الآليات التداولية التي وردت في كتاب "نقد النثر" نستطيع تسجيل بعض القضايا المهمّة التي نردّها إلى ما يلي:

- تبيّن لنا أنّ قدامة بن جعفر ركّز على الملمّح الوظيفي في الكشف عن مفاهيم البيان وأقسامه.

- يتأسّس لديه هذا الملمّح الوظيفي في الطرح اللغوي من خلال التوافق بين الإنتاج اللغوي والسياق المتنوّعة.

- لم يفهم الكلام على أساس أنّ قوانين مجرّدة؛ بل حاول ربطه بالاستعمال حيث سيتنوّع بحسب طبيعة الموضوع من

جهة أولى، وأحوال المخاطبين من جهة ثانية، ومستدعيات المقام من جهة ثالثة.

-تتعدى حدود البلاغة حدود الإفهام والإمتاع، بل ترتبط أكثر بالإقناع الذي يقتضي العمل بالطرح المقدم.
ولعلنا قد نكون قد لاحظنا بعد عرضنا لهذه المفاهيم والتصورات قيمة وأهمية ما يزر به التراث من أفكار ومعارف
ما تزال تحتاج لمن يخرجها إلى النور، من أجل المشاركة أكثر في تفعيل البحث العلمي وترقيته.

هوامش البحث:

- 1- اعتمدنا على الطبعة التي نُسب فيها الكتاب لقدامة بن جعفر؛ لأن الكتاب نفسه مطبوع لابن وهب بعنوان "البرهان في وجوه البيان"، لكن ما يهمنا هو المدونة في حد ذاتها.
- 2- نقد النثر، قدامة بن جعفر، ص3.
- 3- المدارس اللسانية المعاصرة، د.نعمان بوقرة، ص166.
- 4- المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ترجمة: سعيد علوش، ص8.
- 5- السابق، ص8.
- 6- التداولية وتحليل الخطاب الأدبي، راضية خفيف، مجلة الموقف الأدبي، دمشق اتحاد الكتاب العرب، العدد 399، تموز 2004، ص56.
- 7- بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، ص24-25.
- 8- المدارس اللسانية المعاصرة، نعمان بوقرة، ص165.
- 9- النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، ص256.
- 10- السابق، ص256.
- 11- السابق، ص257.
- 12- السابق، ص257.
- 13- نقد النثر، ص7.
- 14- السابق، ص9.
- 15- السابق، ص9.
- 16- السابق، ص11.
- 17- السابق، ص18، وينظر ص43.
- 18- السابق، ص27.
- 19- السابق، ص52.
- 20- السابق، ص105.
- 21- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، أحمد المتوكل، المغرب دار الأمان، 1995، ص17.
- 22- السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، علي آيت أوشان، الدار البيضاء، دار الثقافة (د.ت)، ص57.
- 23- نقد النثر، ص70.
- 24- السابق، ص76.
- 25- السابق، ينظر مثلاً ص94-95 حيث تكلم عن مادة (خطب) ودلالاتها.
- 26- السابق، ص92.
- 27- استراتيجيات الخطاب –مقاربة لغوية تداولية- عبد الهادي بن ظافر الشهري، بنغازي دار الكتب الوطنية، ط1/2004، ص63.
- 28- نقد النثر، ص96.
- 29- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، د.طه عبد الرحمن، المغرب المركز الثقافي العربي، ط1/1998، ص238.

- 30- ينظر السابق، ص 238-239، وتحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، عمر بلخير، الجزائر منشورات الاختلاف، ط 1/2003، ص 101-102.
- 31- نقد النثر، ص 105، وينظر ص 111-112.
- 32- السابق، ص 117.
- 33- النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، د. محمد طروس، المغرب دار الثقافة، ط 1/2005، ص 55.
- 34- نقد النثر، ص 18، وينظر ص 37.
- 35- الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة بنيتة وأساليبه، د. سامية الدريدي، الأردن عالم الكتب الحديث، ط 1/2008، ص 24.
- 36- نقد النثر، ص 27.
- 37- النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، د. محمد طروس، ص 68.
- 38- نقد النثر، ص 120.
- 39- السابق، ص 18.
- 40- السابق، ص 30.
- 41- النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، د. محمد طروس، ص 68.
- 42- نقد النثر، ص 119.
- 43- ينظر نظرية أفعال الكلام العامة – كيف ننجز الأشياء بالكلام- أوستين، ترجمة عبد القادر قنيني، المغرب، إفريقيا الشرق (د.ت)، ص 25 وما بعدها.
- 44- نقد النثر، ص 44-45.
- 45- ينظر التداولية عند العلماء العرب، د. مسعود صحراوي، بيروت دار الطليعة، 2005، ص 54-55.
- 46- السابق، ص 47.